بواكير الاحتجاج العقلي
الأخفش والمازني أنموذجاً

د. محمد جواد محمد سعيد
كلية الاداب /جامعة بغداد

اللبنات الأولى:

روى النضر بن شميل أن رجلا سأل شيخه الخليل بن أحمد، فأطرق يفكر وأطال حتى انصرف الرجل، فعاتبناه.

فقال: ما كنتم قائلين فيها؟

قلنا: كذا وكذا؟

قال: فإن قال كذا وكذا؟

قلنا: نقول كذا وكذا؟

فلم يزل يغوص حتى انقطعنا، وجلسنا نفكر.

فقال: إن المجيب يفكر قبل الجواب.. وقال: ما أجيب بجواب حتى أعرف ما علي فيه من الاعتراضات والمؤاخذات..[1]

فالخليل حريص على اعطاء رأي سليم عن أية معارضة أو مؤاخذة، لذا فهو يتبادل مع تلاميذه الحوار والنقاش بأسلوب جدلي قوامه افتراض اعتراض السائل، والإجابة المتوقعة عنه من قبلهم، ولا بد أن يكون الخليل قد "ألم إلماما كافيا بعلم المنطق، إذ كان المنطق شائعا في بيئات المتكلمين آنذاك، وكان هو نفسه ممن خاض في الكلام والجدل"[2] وهذا ما حدا ابن المقفع إلى أن يقول عنه "رايت رجلا عقله أكثر من علمه"[3].

وكان نتيجة لهذا الاتجاه العقلي عند الخليل أنه قاس وعلل في ابحاثه النحوية وقد سئل عن علله تلك: أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: انما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا. لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون لغير تلك العلة"[4].

وهذا من الخليل سبق خاطر يدل على عقليته المنظمة، وتوجهه إلى القياس والتعليل، وهما مرحلة متقدمة على الاحتجاج العقلي وتمهيد لظهوره، حيث أن الاحتجاج مثبت للرأي وداعم له والعلة تحتمل الحدس والتخمين، ولم يكن الخليل وسيبويه بحاجة الى الاحتجاج العقلي، لأنهما كانا بصدد وضع القواعد والأصول وهذه تحتاج إلى الجزم والتقرير أكثر مما تحتمل الفرض والتخيل والجدل "فليس فيها براهين تؤيدها ولم تكن في اصحابها حاجة إلى أن يفترضوا ردوداً عليها.. بل كان يكفيهم إذا أعوزهم الدليل أن

يوردوا شاهداً عن العرب"[٥]، حيث أن الاحتجاج بالسماع في مرحلتهم يؤيده البحث العلمي لأنهم يُنظّرون للغة فلابد من الاستشهاد بأقوال. ولكننا نجد أن ما قرروه من تفسيرات، لم يغلقوا فيه باب الاجتهاد بل تركوه مرنا، وهذا ما يدل عليه قول الخليل. "فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[٦].

وهذا إنصاف علمي من الخليل ومرونة في تاصيل القواعد وتنظيرها قادت إلى تشعب النحاة في عللهم للظاهرة الواحدة، ومن ثم دفعت كل واحد منهم الى الاحتجاج لرأيه بالعقل والنظر المجرد، بعكس الخليل ومن سبقه فقد كان الخليل "إذا تناول مسألة وأراد القياس عليها أوقياسها على غيرها نحا نحواً لغوياً مقبولاً في نظر الدرس اللغوي، ولم يفلسف لمسألة أو يتكلف تعليلاً عقلياً"[٧].

ومهما يكن من أمر فإننا لا نطمح في هذه الحقبة إلى أن نجد آراء احتجاجية قوامها العقل الخالص، فعلم النحو لا يزال وليداً ينمو باستمرار، وكل نحوي يضيف لبنة جديدة في بناء صرحه شأنه في ذلك شأن بقية العلوم.

ولقد كان من أعلامه الأوائل عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي حيث تقدم على يديه الاتجاه العقلي خطوات إلى الأمام باتجاه القياس فلم يعد النحو ملاحظات عابرة لأنه أخذ ينفذ الى دقيق تعبيرها ويلمح اطراد أصولها"[٨] ولهذا عده الأستاذ إبراهيم مصطفى أول مَن تكلم في مسائل النحو[٩]، حيث كان أول مَن بعج النحو ومد القياس وكان أشد تجريداً للقياس[١٠]، كما أوصى يونس ابن حبيب بالباب الذي يطرد وينقاس من النحو[١١].

وكذلك كان عيسى بن عمر ممن أضاف لبنة جديدة إلى التيار القياسي في النحو العربي حيث جعلهما الدكتور الأنصاري من التيار القياسي لمدرسة البصرة[١٢]، وإن كنانعتقد أن النحاة قبل سيبويه والكسائي لا يمثلون مدرسة بعينها، فالمدارس نشأت بهما حيث كان الخليل رأساً للمدرستين الكوفية والبصرية ومنه كان التوجيه الأول" وليس كثيراً على الخليل صاحب العقل المبتكر أن ينتمي إليه أعظم مدرستين للغة وقواعدها شهدهما تاريخ العربية[١٣].

وكان توجيهه لسيبويه بوضع الأصول العامة لما تم استقراؤه فكان كتاب سيبويه، وعامة الحكاية فيه للخليل حيث هو "الموجّهُ الأول في موضوعاته وإذا خالفه سيبويه فإنما يخالفه في الجزئيات ولم يخالفه في الأصول إلاّ قليلاً جداً"[١٤].

وفي الوقت نفسه كان توجيهه لتلميذه الآخر الكسائي لإعادة الاستقراء حيث وجّهه إلى الأعراب لأخذ اللغة[١٥]. وكان من نتيجة الإعادة الاختلاف مع أصول سيبويه وإضافة تفريعات جديدة أغفلها الاستقراء السابق نتيجة ضيق الوقت وضعف الآلة وإلحاح الحاجة[١٥].

ومن هنا كانت نقطة الخلاف في النظرة إلى المنهج التي بدأت بالاختلاف بالتوجّه ثم توسعت لتشمل المنهج كله، مع أن غاية الجميع كانت واحدة تدفعهم وتسدد خطاهم، أعني بها غاية استكمال النحو وبناء صرحه وهي الغاية التي جعلت أوائل النحاة يتنافسون في هدوء وأمانة واتزان، حيث لم يكن النحاة آنذاك "يفرقون بين نحوي قدم من البصرة أو نحوي قدم من الكوفة ليستفيد من عملهم ويستنير بهم"[١٦].

وحيث تقرر هذا فقد اتجه الكسائي إلى وضع أصوله فقاس وعلل وفرّع واحتج لذلك بمسموعه من لغة العرب، كما اتجه سيبويه إلى وضع أصوله فقاس وعلّل وفرّع واحتجّ لذلك بما ورد إليه من مسموع عن العرب عن طريق شيوخه، ولم تكن به حاجة للاحتجاج عقلياً لما نظر وقنّن من قواعد وأصول.

وهذا لا ينفي معرفته بالمنطق والكلام، فقد كان الخليل متكلماً وهو شيخه، كما إن زائره الوحيد في مرضه الذي شهد موته أيضاً كان النظام المعتزلي[١٧]، ولكن الحاجة لم

تكن تدعو الى استخدام الاحتجاج العقلي لاسيّماأن سيبويه لم يجد مَن ينافسه في حينه.

وحين اصطدمت أصول القطبين فيما بعد بما سُمي (بالمسألة الزنبورية)[١٨] كان الاحتجاج بالسماع هو المسلك الطبيعي لكليهما. ولكن المناظرة قد أفرزت بالتأكيد ــ لما أحاط بها من ملابسات ــ نتيجة أكيدة عند مَن حضر المناظرة أو مَن وصلت إليه أصداؤها، وهي عدم كفاية السماع في الاحتجاج[١٩].

فكان اتجاه الفرّاء لتدعيم احتجاجه السماعي بالعقلي وربط الدليلين معاً، وفي الوقت عينه كان الأخفش سعيد بن مسعدة قد اعتقد بعدم كفاية السماع[٢٠] فاتجه الى دعم احتجاجه بالحجة العقلية لما يمتلكه من استعداد للمناظرة والجدل العقلي، فقد سبق أن سأل سيبويه عن مسألة وقال له: إنما أناظرك لأستفيد منك، ولكنّ سيبويه صدّه قائلاً بسؤال استنكاري: أتراني أشك في هذا[٢١].

فكان الأخفش حاملاً لراية الاحتجاج العقلي البصري يسند به الاحتجاج النقلي.

الأخفش[٢١١هـ]

كان سيبويه قد أدرك فضل الأخفش وسعة علمه[٢٢] حتى إنه كان "إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه على الأخفش لاعتقاده أنه أعلم به منه"[٢٣] ولقد كان الأخفش يسأل سيبويه عمّا أشكل عليه من الكتاب[٢٤] كما كان هو الطريق الوحيد لروايته، فإذا أضفنا لذلك تلمذته لعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، تبيّنت لنا سعة علمه وعمق دراسته.

فإذا اجتمع مع علمه قدرة على الجدل والمناظرة حيث كان الأخفش "أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل وكان غلام أبي شمر[٢٥] توضّح لدينا قوة تمكنه من توجيه دفة الاحتجاج النحوي من النقلي إلى العقلي وذلك بعدما تبين له أن السماع وحده مقياس مرن وضابط غير قاطع.

ولقد كان الأخفش يتعمق في أبحاثه النحوية حتى أن أعرابياً وقف على مجلسه "فحار وعجب وأطرق ووسوس فقال له الأخفش: ما تسمع ياأخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا بما ليس من كلامنا"[٢٦].

ويروى أن ثعلباً قال لابن الخيّاط وبيده نسخة من كتاب (المسائل الكبير) للأخفش: ويحك، أصاحبك هذا مجنون يتكلم بما لايفهم فيردّ عليه ابن الخياط قائلاً: هذا رجل أشرف على بحر فهو يتكلم منه بما يريد[٢٧].

ولسبب أو لآخر كان مجيئه إلى بغداد لمقارعة الكسائي الحجة بعد المسألة الزنبورية حيث طرح عليه مئة مسألة خطأه فيها جميعاً، بحضور تلاميذ الكسائي الذين كانوا في المناظرة السابقة[٢٨].

ولا ندري نحن ما كنه هذه المسائل المئة ولا محتواها ولكن يبدو أنها كانت مسائل مشكلة في النحو تحمل من الجانب العقلي شيئاً ليس باليسير وتحتمل معه التغليط والتخطئة ونستنتج أيضاً ان الكسائي خشي قوقحجة الأخفش وسعة علمه وعقله ولأجل هذه الخشية لم يفعل به مثل ما فعل بصاحبه من قبل لأنه كان على يقين بأنه سوف يغلبه كما لم يترك تلاميذه لمواجهته، وربما كان الأخفش أيضاً قد أدرك سعة علم الكسائي فبقي في بغداد معززاً مكرماً حتى كان الفرّاء إذ دعي بسيّد أهل العربية قال: أما والأخفش يعيش فلا[٢٩] إكراماً وتجلّة له.

وقد يكون فيما قدمنا بعض ما يسلط الضوء على احتجاج الأخفش العقلي لا سيّما أنه وجد في عصر "كان عصر تفتح علمي وفكري فقد ذرّ قرن الاعتزال وساد بهذا منطق العلم والجدل وكان ذلك مدعاة لاشتداد المنطق وسيطرته على عقول أهل هذا العصر[٣٠].

وإذا كان هذا العصر قد أوجد الأخفش في البصرة فكانت

بدايات الاحتجاج العقلي على يديه فإن هذا العصر قد أوجد مثيله في الكوفة ونعني به الفراء فكانت بدايات الاحتجاج العقلي فيها على يديه[٣١]. وربما ساعد على نمو القدرة الاحتجاجية لديهما تلاقح أفكارهما فقد كان الأخفش بصرياً ثم بغدادياً ثم عاد إلى البصرة من جديد، وهذا ما يفسر لنا وجود أكثر من قول له في المسألة الواحدة وغالباً ما نجد عبارة (ورأى الأخفش في أحد قوليه) حتى كان أبو علي يقول: مذاهب أبي الحسن كثيرة[٣٢].

وبسبب قدرته الاحتجاجية خاض مع نحاة عصره مناظرات كان أغلبها ذا طابع عقلي كما كانت له مناظرات مع القطب الآخر للاحتجاج ونعني به المازني[٣٣].

وعلى أي حال فقد كانت احتجاجات الأخفش ملهماً لمخالفيه من النحاة لا سيّما المشهورون منهم بالاحتجاج العقلي، فقد ترك كتاب (المقاييس) للأخفش "أثراً واضحاًفي ابي علي"[٣٤] كما كان ملهماً لابن جني حيث قال في مقدمة الخصائص: على أن أبا الحسن كان قد صنف في شيء من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب به وكافأناه على لطيف ما أولانا من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نزرت من معرفة الحقائق في هذا العلم حظوظهم وتأخرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعلله[٣٥].

ومن آرائه الاحتجاجية ما كان يذهب إليه من أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، واحتج لذلك بقوله: إن الواو في قولك: قمت وزيداً واقعة موقع (مع) فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها، وقد كانت (مع) منصوبه بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف لأنها مقدرة بحرف الجر فإذا الواو ليست موصلة للفعل إلى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابنا، وإنما هي مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها[٣٦].

ونقل الرضي عنه: أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب، أعطي النصب ما بعدها عاربة كما أعطي ما بعد إلاّ إذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير"[٣٧].

وقد عدّ الأخفش الاسم المنصوب بعد الواو شبيهاً بالظرف، ومن هنا تطرّق الضعف الى رأيه حيث ردّ عليه ابن يعيش كما ردّ عليه الأنباري بقوله: "وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب مع فضعيف.. لأن مع ظرف والمفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة، ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف[٣٨]، وذلك لأن الظرف بمعناه الاصطلاحي هو (ظرف مكان) أو (ظرف زمان) الذي يتم فيه الحدث ولا ثالث لهما والخشبة والطيالسة في المثالين السابقين لا تصلحان للظرفية المكانية أو الزمانية لمجيء البرد او استواء الماء، ولا يتقدّر ان بمعنى"في".

وذهب الأخفش والمازني والمبرد الى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب وقولهم هذا مخالف لما عليه الخليل وسيبويه[٣٩] ومخالف أيضاً للكوفيين[٤٠].

واحتجوا لقولهم بأن قالوا: "إنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك: قام زيد وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت: قام زيد من غير حركة وهي تدل على الإعراب لأنك إذا قلت: رجلان عُلِمَ أنه رفع فدلّ على أنها ليست إعراباً ولا حروف إعراب ولكنها

تدل على الإعراب[٤١].

وردّ ابن الأنباري ذلك بقوله: وذلك لأن قولهم: إن هذه الحروف تدلّ على الإعراب لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن يقدّر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وابي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان"[٤٢].

وهذا الرأي في الحقيقة هو للأخفش، نص عليه المبرد، قال بعد أن رد على سيبويه قوله وردّ على الجرمي قوله: والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش[٤٣]، ولم يُشر من قريب أو بعيد إلى المازني وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل[٤٤]، ولم اجد نسبة هذا الرأي للمازني إلاّ عند الأنباري في الانصاف واسرار العربية وتابعه في ذلك الرضي[٤٥] علماً أن السيوطي نقل خلاف ذلك عن المازني حيث ذهب إلى أن المازني كان موافقاً للجرمي في أن انقلابها هو الإعراب قال: وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي[٤٦].

وقد يربط الأخفش بين سماعين ليستخرج حكماً عقلياً فقد جوّز زيادة (من) في الواجب في الآية الكريمة (يغفر لكم من ذنوبكم)[٤٧] ووجه تجويزه أنه قد جاء: (إنّ الله يغفر الذنوب جميعا)[٤٨]. فإن لم تحمل على الزيادة تناقض[٤٩] وهي حجة عقلية بلا شك استندت الى أنه لا يجوز تناقض قولين في القرآن الكريم.

المازني[٢٤٥هـ]

يُعد المازني الحلقة الوسطى بين الأخفش والمبرد وتعود صلته بالأخفش ـ حسب ماورد لنا صاحب نزهة الألباء وكرر روايته ياقوت في إرشاد الأريب ـ[٥٠] إلى ما ظنه المازني والجرمي وما توهماه من أن الأخفش كان قد همّ بأن يدعي كتاب سيبويه لنفسه فاتفقا على أن يقرآه عليه، وبذلك يستطيعان أن يأخذاه عنه ويشيعاه في الناس ويمنعا الأخفش بهذه الطريقة من ادعائه لنفسه.

وكان المازني قد تعلم من الأخفش الكلام والجدل[٥١] يساعده على ذلك أنه كان ممن يرمى بالقدر والاعتزال[٥٢]، ولأجل هذا كان أبو عبيدة قد لقبه بـ (المتدرّج والنقار)[٥٣] ولعله يريد به الكناية عن مواصلة البحث والتحصيل والاكتساب[٥٤].

وقد جرى بين الأخفش والمازني كثير من المناظرات والمناقشات في النحو والصرف واللغة، كان المازني فيها سبّاقا، وتدلّ مناظراته على مقدرة فائقة في المناظرات العقلية في النحو واللغة[٥٥]، كما كان يدرك جيدا مكانة المناظر ومقدرته وطاقته فيناظره على قدر ما عنده، فقد وجدناه قوي الاحتجاج دقيق التعليل.. وهو شديد اللهجة في نقده ورده على المناظرين أحياناً[٥٦].

ويدلنا على سرعة بديهته وحضور جوابه وحسن تعليله وقوة احتجاجه ما حدث للرياشي والأخفش من مناظرتهما في مسألة منذ[٥٧].

وربما تضافرت على خلق شخصية المازني الاحتجاجية عوامل عدة أهمها تلمذته للأخفش المشهور بالكلام والجدل، كما قدمنا، الذي أصبح المازني فيما بعد يطالبه الإتيان بالمقنع من الحجّة[٥٨] ـ وصداقته للجرمي وكان يلقب بالنبّاح لكثرة جدله، وكان المازني أكثر دقة في أحكامه وحدته في رأيه حتى وصفه المبرد بأنه كان أحدّ من الجرمي[٥٩]. وصلته بالجاحظ ومعاصرته له[٦٠] وقد عدّه الجاحظ أحد ثلاثة لا يدرك مثلهم في الاعتدال والاحتجاج والتقرب[٦١].

ويمثل زمن المازني زمن اشتداد الخصومة بين الكوفة

والبصرة، حيث كانت مناظراته للكوفيين تدل على عصبيته البصرية، وكان يستشهد بأقوال أيمة البصرة كالخليل وسيبويه والجرمي، ولم يشذ في معظم آرائه إلا فيما كان يجتهد فيه،

وقد يكون للمازني مناظرة مع بصري ولكن هذا البصري لا يمثل الجانب العقلي كما حدث في مناظراته مع الأصمعي وهو يمثل جانب النقل والسماع، واستخدم فيها المازني العقل معتمداً على أقوال الخليل وسيبويه[٦٢].

ففي مناظرة له مع جماعة من النحويين سألهم:

"أخبروني عن "إنّ" لم نصبت عندكم؟

قالوا: لأنها مشبهة بالفعل.

قال: فإذا قلتم إنّ زيداً قائم، زيد عندكم، إنه ماذا؟

قالوا: إنه مفعول مقدم.

فقال: فما الفعل فيه؟

قالوا: إنّ.

قال: أفبين (إنّ) وبين قائم سبب؟

قالوا: لا.

قال: فهل رأيتم فعلاً قط نصب ولم يرفع شيئاً؟

قالوا: هذا محال، لأن الفعل إذا لم يرفع خلا من الفاعل.

قال: فالشيء إذا شُبّه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب ولا يرفع لأنه كان كذلك فليس هو مُشبّهاً بفعل لأنه لا فعل في الكلام نصب ولم يرفع.

قالوا: أجل كذا يجب.

ثم قال لهم: فيجب في الحرف المشبّه بالفعل أن يكون الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول والمرفوع بمنزلة الفاعل حتى يكون هذا الحرف مشبّهاً وإلاّ فليس مشبّهاً، فألزمهم أنّ (إنّ وأخواتها) تعمل في الاسم والخبر

فلم يجد النحويون عن تقديره محيصاً وألزمهم الكلام[٦٣].

وهكذا يدير المازني دفة الحوار باسلوب بارع للحصول منهم على إقرار ما يريد أن يثبته هو وذلك باستدراجهم إليه في لين وهوادة مقنعاً إيّاهم بالحجة العقلية، فهو يعرف كيف يبدأ حواره وكيف يمضي فيه وكيف ينتهي منه في رؤية واضحة وفكر هادئ وحجة قوية موصلاً إياهم إلى نقطة لا يستطيعون معها إلاّ الإقرار له بما يذهب إليه ومن هنا كان إلزامه لهم. وهكذا ردّ على الكوفيين الذين كانوا يرون أن الحروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع على حاله.

وفي مناظرة أخرى له مع نحاة بغداد ردّ عليهم بحجة عقلية أخرى مستندة إلى منطق لغوي احتج بها لمذهبه هذا بدخول اللام على خبر إنّ فقال: "والحجة عليهم في ذلك أن نقول: إنّ زيداً لمنطلق وهذه اللام لا تدخل إلاّ على ما تعمل فيه (إنّ)[٦٤]. وهو احتجاج منطقي صائب، كما يرى الدكتور رشيد العبيدي[٦٥].

ويبدو أنّ التسلسل المنطقي الهادئ في توضيح حجته للخصم لم يكن دائم الاطراد عنده، فقد امتنع عن محاججة أبي عبيدة فيما زعمه أن الألف التي في (علقى)[٦٦] هي للتأنيث واتهمه بالغلظة في الفهم ولكنه وجه احتجاجه للمسألة حين استفسره المبرد عنها بحجة عقلية مقرّراً أن الألف في (علقى) ليست للتأنيث اعتماداً على هذا الأصل وهو (عدم جواز دخول تأنيث على تأنيث)[٦٧].

وفي مناظرة أخرى له مع الأخفش ردّ عليه مناصراً رأي الخليل في وزن (أشياء) وقد ثبّت رأي الخليل بحجّة لازمة ولم يأت الأخفش بمقنع[٦٨] ولكن حجته هذه المرة قد اقترن فيها العقل بالنقل[٦٩].

وفي مناظرة استطاع المازني أن يحتج لقول الأخفش في أنّ منذ إذا رفعت بها كانت اسماً وما بعده خبره في حين لم يستطع الأخفش نفسه الإتيان بمقنع لما اعترض عليه الرياشي بقوله: فلِمَ لا يكون في حال ما ترفع وتجر جميعاً

اسماً كما تقول: وضاربٌ زيداً فقد رأينا الاسم ينصب الاسم ويجر. فتصدّى المازني للإجابة وردّ الاعتراضات على النحو الآتي:

قال أبو عثمان: أقول أنا: إنّه لا يشبه الأسماء، وذلك أنّي لم أر الأسماء على هذه الهيئة. قد راينا الأسماء المبتدأة تزول عمّا هي عليه ولا تلزم موضعاً واحداً لا تُغيّر عن مكانه الذي هو عليه، وإنما هو الحرف الذي جاء لمعنى فهو حرف جاء لمعنى مثل (أين وكيف) وألزم شيئاً واحداً.

قال أبو يعلى بن أبي زرعة: فقلت لأبي عثمان: حرف جاء لمعنى هل رأيته قد يعمل عملهن جرٌّ ورفع؟

فقال: وقد رأيته يعمل عملين ينصب ويجر مثل قولك: أتاني القوم خلا زيدٍ وخلا زيداً.

قال أبو عثمان: أقول: العوامل هي الأفعال إنّما ترفع الشيء الواحد ولم أرها رفعت شيئين إلاّ بحرف عطف مثل قام زيد وعمرو. قال: ولا يجوز أن ترفع بالابتداء المبتدأ وخبره.

قلنا له: فإنّ الصفة هو مرتفع أيضاً اذا قلت: قام زيد العاقل. فقد رفعت شيئين بغير حرف عطف.

فقال: الموصوف قد اشتمل على الصفة.. ألا ترى أنك لو حملت كوزاً وفيه ماء كنت قد حملت الماء؟[٧٠]

وقد جوّز المازني رفع فعلي الشرط والجواب مع الاستفهام الداخل على الشرط نحو: (أي مَن تضربُ أضربُ) وذلك في مناظرة له مع الأخفش: قال أبو عثمان: أستفهم وأجازي بمَن؟

قال الأخفش: لا، لأنّ الاستفهام إنّما يضاف إلى شيء معلوم هو بعضه فيكون مخصوصاً، فإذا اضفته لمَن و (مَن) شائعٌ كان البعض شائعاً، وليس ذا حد الاستفهام، واحتجّ المازني لمذهبه بأنّ (أيّاً) يُستفهم به وفيه معنى الجزاء فلو أضفته على هذه الهيئة لكنت مستفهماً به وفيه معنى الجزاء، كان محالاً لأن (مَن) جزاء وفي (أيّ) معنى جزاء، فلا يجتمع حرفا جزاء فتصير (مَن) حينئذ خبراً، فيكون ما بعده صلة فيبطل الجزاء[٧١].

وحجّة الأخفش عقلية وكذلك حجّة المازني، وهي من ناحية الاحتجاج أقوى من حجة الأخفش لاشتمالها على منطق عقلي لغوي وكذلك افتراض عقلي محض وذلك باعتماده على اصل نظري قوامه استحالة اجتماع حرفين بمعنى واحد. والواقع أن المسألة كلها مبنية على فرض موهوم لا يقع في كلام العرب ومن ثم لجأ الطرفان الى حجج نظرية بحتة والذي في كلام العرب قوله تعالى: "أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى"[٧٢] وهي ليست من باب الإضافة بل من باب قطع الإضافة واصلها: أي اسم من الأسماء الحسنى تدعون.

وقد ذهب المازني الى ان جواب الشرط مبنيّ على الوقف[٧٣]. واحتج بأن "الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب هاهنا لم يقع موقع الأسماء، فوجب أن يكون مبنياً[٧٤]، فإذا دخلت عليه العوامل غيّرته من حال البناء الى حال الإعراب، ولما كان الجواب متجرداً من العوامل، "كان مبنياً لأنه لم يصح عنده عمل ما تقدم فيه"[٧٥].

ونقل الرضي أن مذهب المازني هو أن "الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين، وهو قريب على ما اخترنا ويتضح من هذا أن اختيار الرضي كان على مذهب المازني.

وردّ ابن يعيش على المازني قوله فقال: ويُحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول: إن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين وإنما هما مبنيان، لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعاً لا يصلح فيه الأسماء فبَعُدا من شبهها فعادا الى البناء الذي كان يجب للأفعال. وهذا القول ظاهر الفساد.. وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم لأن الأسماء لا تقع فيها [٧٦]

وبمثل هذا كان ردّ الأنباري في الإنصاف.

وبما سبق يتضح أنه نسب للمازني قولان أولهما: أن فعل الجواب مبني وفعل الشرط معرب والآخر: إن الشرط وجوابه مبنيان.

والواضح أن مانسبه الرضي للمازني من القول بأن فعل الشرط مبني أيضاً وبنى عليه اختياره غير متجه لأن المازني يرى أن بناء الجواب سببه عدم اقترانه بعامل له. على حين أن فعل الشرط جزم بالأداة. ومناقشة ابن يعيش له غير واردة لأن ما بني على وهم يؤول إلى وهم.

وفي (إذا) الفجائية كان أبو عثمان المازني يرى أنها اسم خلافا للأخفش حيث كان يقول: يجوز في قولك إذا قلت: بينما يمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ، أن يكون مفاجأة ويجوز أن يكون وقتا كأنه قال: فوقت انطلاق زيد موجود، واستدل المازني على اسميتها بقوله: "اسم والدليل على ذلك أنها تبنى على الابتداء من قولك: القتال إذا يأتيك زيد، وكان القتال إذ أتاك زيد. ولا يقولون يعجبني إذا كان ذلك ولا يعجبني إذا يكون ذاك لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدأين[٧٧].

وقد كان الصرف ومنع الصرف في الفكر النحوي مسألة عقلية قياسية عند النحاة جميعاً، وقد عدوا لمنع الصرف أسباباً نظمها أبو سعيد الأنباري النحوي قائلاً:

عدلٌ ووصف وتأنيث ومعرفة

وعجمة ثم جمع ثم تركيبُ

والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ

ووزنُ فعل وهذا القولُ تقريبُ[٧٨]

فإذا وقع في الاسم سببان منها أو واحد يقوم مقام اثنين مُنع الصرف، ولكن ما اشترطه النحاة لم يكن مطرداً[٧٩]، فقد وجد المازني أن لفظة (أربع) اجتمع فيه علتان هما وزن الفعل والوصف ومع ذلك فهو غير ممتنع من الصرف و (أحمر) ممتنع ولا سبب يمنعه الاّ الوزن والوصف، فجعل ذلك موضعا لمناظرة عقلية مع الأخفش الذي كان يصرف (أحمر) إذا سُمي به رجل.

وحين سأله المازني عن سبب صرفه (أحمر) أجابه الأخفش قائلاً: إنما منعته الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه ولأنه صفة، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة ولم أصرفه في المعرفة لبنائه.

وهنا ألزمه المازني بدليل (القول بالموجب) فيما يخص كلمة (أربع) حيث قال: فكذا ينبغي لك أن لا تصرف أربعاً في قولك: مررت بنسوة أربع لأنه اسم جعل صفة فدخل في باب الصفة، فإن كنت إنما صرفت ذلك لدخوله في باب الأسماء، فامنع هذا الصرف لدخوله في باب الصفات.

ويبدو أن هذه الحجة العقلية قد ألزمت الأخفش فـ (لم يجئ بشيء) على حد تعبير المازني، الذي أوضح القياس في (أحمر) فقال "القياس عندي ألا يصرف (أحمر) البتة سُمي به أو لم يُسمّ، لأنه في الأصل صفة، وينصرف (أربع) وإن وصف به لأنه في الأصل اسم.

قال الأخفش معترضاً: "فيلزمك أن تقول: لا أصرف (يضرب) اسم رجل في النكرة لأنه في الأصل فعل، فإذا لم يُلتزم ذلك فكذا أصرف (أحمر) اسم رجل.

قال المازني: إذا قلت: هذا يضرب ويضرب آخر فبقولي آخر قد أخرجته من باب الأفعال الى الأسماء، لأنه معنى للفعل أن يكون معرفة. وإذا قلت: أحمر آخر فبقولي آخر لم أخرجه من باب الأسماء الى غيره[٨٠].

الهوامش والمصادر

١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ١/٢٧٥ــ ٢٧٦.
٢) مكانة الخليل بن أحمد/٢٩.
٣) الأنباه ١/٣٤٥ ط دار الكتب.
٤) الإيضاح/٦٦، وينظر الاقتراح/ ٥٧.
٥) العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ١٩٧٤/ص ٥٨ ــ ٥٩.
٦) الايضاح/ ٦٥ ــ ٦٦.
٧) النحو العربي، نقد وتوجيه، المخزومي/٢٢.
٨) الخلاف النحوي، محمد خير الحلواني/ ١٥.
٩) في أصول النحو/ إبراهيم مصطفى/ مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٨/١٤٠ سنة ١٩٥٥.
١٠) طبقات فحول الشعراء، ص٩. وينظر طبقات الزبيدي/٢٥ والأنباه ٢/١٠٥.
١١) طبقات الزبيدي/٣٢.
١٢) الحضرمي النحوي/ مجلة القاهرة بالخرطوم، ع٤، لسنة ١٩٧٣، ص ٢٩٢. وينظر المؤلف نفسه (التيار القياسي في مدرسة البصرة) مجلة كلية الآداب بالقاهرة مجلد ٢٤، ج٢، سنة ١٩٦٢، ص ١٦ ــ ٤٤.
١٣) مدرسة الكوفة/ ٧٩ وما بعدها.
١٤) الخليل بن أحمد/ ٢٢٢.
١٥) نزهة الألباء/ ٥٩، وبغية الوعاة ٢/١٦٣.
١٦) "استقراء اللغة" بحث مخطوط للباحث.
١٧) التنافس وأثره على النحو والنحاة، د. محمود حسن محمود، مجلة المجمع العلمي الاردني، ع٩ ــ ١٠، السنة الثالثة، ١٩٨٠، ص ٦ــ ٧.
١٨) معجم الأدباء ٦/٨٦.
١٩) الإنصاف ٩٩، مغني اللبيب ١/٨٨ ــ ٨٩. الأشباه والنظائر ٣/٦٥ ــ ٦٦.
٢٠) وذلك لأن السماع يحتمل الرد والتأويل والتوجيه كما يحتمل الشذوذ والضرورة " إن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً مما لا يجوز في الكلام" ينظر شرح المفصل ٨/١٣٥. وقيل هذا فإن الفرّاء قد قرر أن "الشعر له قواف تقييمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا يحتمله الكلام" معاني القرآن ٣/١١٨ولهذا فإن الاحتجاج بالسماع لا يكون ضابطا قاطعا ولا حجة حاسمة ونتيجة لهذا كان لابد من إيجاد وسيلة أخرى تدعم وتقف إلى جانب هذه الحجة فكانت الحجة العقلية التي لا يمكن أن يردها إلا حجة عقلية أقوى منها وحين ذاك يكون التعارض والترجيح منطقيا صائبا ولهذا قال النحاة "إذا تعارضت الرواية بالرواية فالقياس حاسم أو حاكم" ينظر المقتضب ٢/١٧٥.
٢١) منهج الأخفش الأوسط/ ٨٤.
٢٢) المعارف لابن قتيبة/ ٥٤٦، وزهر الآداب ٤٨٧.
٢٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه/ ٧١.
٢٤) الأنباه ٢/٣٩. ومعجم الأدباء ٤/٢٤٤.
٢٥) م.ن ٢/٤٢. وينظر الإمتاع والمؤانسة ٢/١٣٩.
٢٦) طبقات الزبيدي/ ٧٦.
٢٧) الأنباه ٢/٣٧.
٢٨) معجم الأدباء ٤/٢٤٣.
٢٩) تاريخ الأدب العباسي/ نيكلسون/ ١٦٦.
٣٠) اتفق احتجاج الفراء والأخفش في عدّة مسائل من النحو كما أن كلا منهما قد خالف إمام مدرسته فمن ذلك مثلا مسألة (أشياء) ينظر شرح الشافية للرضي ١/٢١ ــ ٣٠ والايضاح في شرح المفصل ١/٥٦٦ والإنصاف، م١١٨.
٣١) الاقتراح/٨٢، والخصائص ١/٢٠٥ وعقد ابن جني بابا للنحوي الذي له قولان فأكثر في المسألة الواحدة ١/٢٠٠ ــ ٢٠٨.
٣٢) مجالس العلماء المجالس ٣٠، ٣٥، ٣٩، ٧٠، ١٤٦، ومع

المازني ٢٤، ٣٧، ٤٠، ٤١، ١٤٢، ١٤٥.

٣٣) أبو علي الفارسي/ ٢٢١. وربما وضع له حجة عقلية كما فعل في الحلبيات/ ٥٣ و ١٠٨.

٣٤) الخصائص ١/٢.

٣٥) شرح المفصل ٢/٤٩.

٣٦) شرح الرضي على الكافية ١/١٩٥.

٣٧) الإنصاف، م٣٠، ١/٢٤٩.

٣٨) قال سيبويه: إعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب.. وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منها حرف المد واللين والثانية نون.. وإنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية "الكتاب ١/٤ والى قوله ذهب أبو إسحق وابن كيسان وابن السراج شرح المفصل ٤/١٩٣.

٣٩) ذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه/ الإيضاح/ ١٣٠ وإليه ذهب قطرب/ الإنصاف م٣ وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب الرضي ١/٣٠ وأسرار العربية/ ٢٢ـ ٢٤ وحكي عن الزجاج أنهما مبنيان وهو خلاف الإجماع/ الفوائد الضيائية ١/٢٠٤ واختار ابن عصفور ما ذهب إليه الجرمي أنهما معربان بالتغيير والانقلاب، شرح الجمل ١/١٢٤.

٤٠) الإنصاف المسألة ٣، ١/٣٥.

٤١) م.ن.

٤٢) المقتضب ١٥٣ ـ ١٥٥.

٤٣) شرح المفصل ٤/١٣٩.

٤٤) الإنصاف المسألة ٣، وأسرار العربية ٢٢ ـ ٢٤. وشرح الرضي على الكافية ١/٣٠.

٤٥) همع الهوامع ١/٤٧ ـ ٤٨.

٤٦) الأحقاف/ ٣١.

٤٧) الزخرف/ ٥٣.

٤٨) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣/١٤٣.

٤٩) الأنباه ٢/٤٠. وينظر معجم الأدباء ٦/٨٧.

٥٠) نزهة الألباء، تحقيق السامرائي/ ١٠٨ وينظر معجم الأدباء لياقوت ٤/٢٤٣ ومما يضعف الرواية انها لم ترد الا عند متأخر كالأنباري خالية من الإسناد بصيغة (يقال وتوهم) ينظر في ذلك منهج الأخفش الأوسط ص ٨٦ و ١٧٣، وأبو عثمان المازني، ص ٢٤ و ١٧١.

٥١) أبو عثمان المازني/ ٤٣.

٥٢) مجالس العلماء/ مجلس ١٣٤، ص ٢٢٤. وينظر تذكرة النحاة لأبي حيان/ ١٣٠.

٥٣) معجم الأدباء ٢/٣٨١.

٥٤) مراتب النحويين/ ٩٣، وجدير بالذكر أن المازني ألف كتابه (الديباج) وجعله على خلاف كتاب أبي عبيدة. ينظر أنباه الرواة ١/٢٤٧، وله كتاب (علل النحو) كشف الظنون ٢/١١٦٠.

٥٥) أبو عثمان المازني/ ٤٤.

٥٦) م.ن/ ٤٨ ـ ٤٩. قال د. مصطفى جواد: "من أفضل آداب المجادل والمناظر معرفته حقيقة مناظره ومجادله" ينظر دراسات في فلسفة النحو، ص ٥٦.

٥٧) مجالس العلماء، مجلس ٣٠، وينظر (أبو عثمان المازني) ص ٥٠.

٥٨) المقتضب ١/٣٠، قال المازني: وسالت الأخفش فأخطأ فنبّهه فتنبه. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١/٣٠

٥٩) مراتب النحويين/ ٧٧، وينظر طبقات الزبيدي/ ٧٥.

٦٠) الأغاني ٢/٣٤.

٦١) الأنباه ١/٢٤٨.

٦٢) خزانة الأدب (بولاق) ٢/٤١٠، ومعجم الأدباء ٢/٣٨٩، ومجالس العلماء، مجلس/ ١٣٤.

٦٣) مجالس العلماء، مجلس/ ٥٩، ص ١٠٣. والرد في الواقع على مذهب الكسائي في أنّ (إنّ) تعمل في الابتداء وحده والخبر باق على حاله.

٦٤) أنباه الرواة ٢/٣٧٢. ونسب إليه القفطي قوله إن العامل الواحد يعمل في الشيء الواحد كالأفعال فإنها إن رفعت رفعت واحداً وإن نصبت نصبت واحداً فلا ترفع شيئين ولا تنصب شيئين إلا بحرف عطف..

٦٥) أبو عثمان المازني/ ٢٠٢.

٦٦) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ ولها أفنان طوال وورق

لطاف. اللسان مادة (علق).

٦٧)ينظر الأنباه ١/٢٥٣ ــ ٢٥٥ ومجالس العلماء/ مجلس ٢٢، ص ٤٢. وحجة أبي عبيدة فيها النقل والسماع.

٦٨) ينظر الإنصاف، م١١٨.

٦٩) المقتضب ١/٣٠ ــ ٣١. والمنصف ٢/٩٤ ــ ١٠١. والرضي على الشافية ١/٢٩. والمخصص ١٦/٦٣ و ٩٢.

وللنحاة في وزن أشياء مذاهب فرأى الخليل وسيبويه ووافقهما المازني ان الأصل فيها شيناء مثل حمراء. ورأى الأخفش أنها كـ (سمح) ثم جمعت على (أشياء) كما تجمع (سمح) على (سُمحَاء)، فسمح شيء على مثال (فعيل). وذهب الفراء إلى أن الشيء محذوف من (شيئ) كما قالوا (هيْن) من(هيّن)، والكسائي يرى أنها جمع شيء على مثال (فعل). ومن المحدثين ذهب د. مصطفى جواد الى أن (أشياء) أصلها (أشيئاء) جمع (شييئ) على (فعيل) ينظر حاشية تاج العروس تحقيق د. مصطفى جواد، طبعة بيروت، ووافقه الدكتور رشيد العبيدي وفي أن مفردها (شييئ) ولكنه خالفه في أن جمعها يكون على (أشيياء) بيائين متحركين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة مثل (نبي) و (أنبياء). ينظر أبو عثمان المازني/١٣٢.

٧٠) مجالس العلماء، مجلس ٣٠، ص ٥٣ ــ ٥٤. وينظر أنباه الرواة ٢/٣٧٢ وأمالي الزجاجي/١٤٤.

٧١) مجالس العلماء، مجلس ٣٧، ص ٦٤ ــ ٦٥.

٧٢)الإسراء/١١٠.

٧٣) ينظر الإنصاف، م/ ٨٤. أجمع النحاة البصريون والكوفيون على أن العامل في الشرط هو أداة الشرط واختلفوا في عامل الجزاء فالكوفيون على أن الأداة الجازمة ليس لها سوى عمل واحد وذلك تمسكاً بأصل مذهبهم في عمل (إن) المشددةوأخواتها، أما البصريون فذهب أكثرهم إلى أن العامل فيها هو حرف الشرط ووافقهم الجزولي وابن عصفور والرماني وابن هشام وابن مالك في الألفية، وذهب آخرون الى أن الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط وهو مذهب الأخفش واختاره ابن مالك في التسهيل وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ١/٤٣٥. وذهب آخرون الى أن الأداة والشرط كليهما جزم الجواب وهو قول الخليل والمبرد وذهب آخرون الى أن الشرط والجزاء تجازما ونسبه ابن جني للأخفش. ينظر الهمع ٢/٦١. شرح التصرح عل التوضيح ٢/٢٤٧ ــ ٢٤٨. مجالس ثعلب /٨٨ ــ ٨٩. التسهيل/ ٢٣٧.

٧٤) أسرار العربية/ ١٣٣. وينظر الفوائد الضيائية ٢/٢٣٨ و ٢٦١.

٧٥) الهمع ٢/٦١. وينظر مجالس العلماء، مجلس/ ٤٠، ص ٦٨ ــ ٦٩.

٧٦) شرح الرضى على الكافية ٢/٢٥٤. وبناء على هذا جعل الرضي جملة الشرط جملة وجملة الجزاء كلاماً لأن الشرط قيد في الجزاء. ينظر ١/٨ حيث أن التركيب الشرطي وان اشتراط أن يكون صدره فعلاً منسوباً إلى فاعل إلا أن الحكم في هذا التركيب ليس ما يتضمنه فعل الشرط بل ما يتضمنه جزاؤه المعلق على شرطه.. وفعل الشرط توطئة لهذا الحكم. ينظر البحث النحوي عند الأصوليين/ ٢٥٦ ــ ٢٥٧. الأشباه والنظائر ٣/٦٢.

٧٧) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٢.

٧٨) مجالس العلماء، مجلس ٤٠، ص ٦٩.

٧٩) ألفية ابن مالك، شرح ابن عقيل. وينظر حاشية السجاعي على شرح القطر/ ١٤٤. وينظر تحقيق الاستاذ اسامة طه الرفاعي للأبيات في حاشية الفوائد الضيائية ١/٢٠٨.

٨٠) قال السهيلي: وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض ينظر أمالي السهيلي، ١٩ ــ ٢٦.

٨١)مجالس العلماء، مجلس ٤١، ص ٧٠ ــ ٧١.

المصادر والمراجع والدوريات

أولاً: البحوث والمقالات:

١ــ التنافس وأثره على النحو والنحاة، الدكتور محمود حسن محمود، مجلة المجمع العلمي الأردني، العدد ٩ ــ ١٠ السنة الثالثة ١٩٨٠م.

٢ــ التيار القياسي في مدرسة البصرة، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، مجلة كلية الآداب، القاهرة المجلد ٢٤ الجزء الثاني لسنة ١٩٦٢م.

٣ــ الحضرمي النحوي، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، مجلة جامعة القاهرة، العدد الرابع لسنة ١٩٧٣م.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

١ــ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٥م.

٢ــ أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ١٩٦٩م.

٣ــ أسرار العربية، كمال الدين بن الأنباري (٥٧٧هـ)، ليدن، مطبعة بريل، ١٨٨٦م ــ ١٣٠٣هـ.

٤ــ الأشباه والنظائر في النحو ــ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، شركةالطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م.

٥ــ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٣٥٠هـ) طبعة دار الكتب، ١٣٤٦هـ.

٦ــ الاقتراح في علم أصول النحو ــ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) حيد آباد، الدكن، ١٣٥٩هـ.

٧ــ أمالي الزجاجي تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

٨ــ أمالي السهيلي (٥٨١) تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠م.

٩ــ أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٠ ــ ١٩٧٣م.

١٠ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

١١ــ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق وتقديم الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦٩م.

١٢ــ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (٣٧٧هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس ــ بيروت، ط٤، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م.

١٣ــ البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

١٤ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي.

١٥ــ تاريخ الأدب العباسي، رينولد أ، نيكلسون، ترجمة وتحقيق د. صفاء خلوصي، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٧م.

١٦ــ تذكرة النحاة لأبي حيان الغرناطي الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق الدكمتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

١٧ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد كامل، بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

١٨ــ حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، لابن هشام، لأحمد ابن أحمد السجاعي، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م.

١٩ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، د.ت.

٢٠ــ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف د. محمد خير الحلواني، دار الأصمعي، حلب، ١٩٧٠م.

٢١ــ الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠م.

٢٢ــ زهر الآداب وثمر الألباب للحصري القيرواني (٤٥٣هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٢هـ ــ ١٩٥٣م.

٢٣ــ دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، الدكتور مصطفىجواد، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٨م.

٢٤ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد عبد الحي الحنبلي (١٠٨٩هـ) سلسلة ذخائر التراث العربي بيروت، د. ت.

٢٥ــ شرح ألفية بن مالك لقاضي القضاةبهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٩٦٥م.

٢٦ــ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٠هـ)، بولاق، د.ت.

٢٧ــ شرح الرضي على الكافية في النحو للرضي الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
٢٨ــ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي (٦٨٨هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
٢٩ــ شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت ومكتبة المتنبي، القاهرة.
٣٠ــ طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ) إعداد اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، د.ت.
٣١ــ طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي تحقيق محسن غياض، النجف، ١٩٧٤م.
٣٢ــ طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (٣٧٩هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بمصر، د.ت.
٣٣ــ العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٤م.
٣٤ــ الفوائد الضيائية للجامي تحقيق د. أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.
٣٥ــ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط٣، ١٩٦٤م.
٣٦ــ في النحو العربي ــ نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٣٧ــ كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مطبعة المعالم، ١٣١٠م.
٣٨ــ لسان العرب لابن منظور (جمال الدين محمد جلال الدين الأنصاري) بولاق، ١٣٠٠هـ ــ ١٣٠٨هـ.
٣٩ــ مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) شرح وتعليق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٠م.
٤٠ــ مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.
٤١ــ المخصص لابن سيده (٤٥٨هـ) الطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ.
٤٢ــ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.
٤٣ــ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (٣٥٨١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٢م.
٤٤ــ معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (٢٠٧هـ) ج١ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م. ج٢ تحقيق محمد علي النجار، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٦٦م. ج٣ عالم الكتب ١٩٨٣م.
٤٥ــ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ياقوت الحموي، اعتنى بنسخة وتصحيحه د. س. مرجليوت، ط٢ مطبعة هندية بالموسكي بمصر ١٩٢٧م.
٤٦، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر د. ت.
٤٧ــ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٤٨ــ مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دكتور جعفر نايف عبابنة، دار الفكر، عمان ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
٤٩ــ المنصف في شرح التصريف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي ١٩٥٤ ــ ١٩٦٠م.
٥٠ــ منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، مكتبة دار التربية، بغداد، ١٩٧٥م.
٥١ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧٠م.
٥٢ــ همع الجوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.